الأغلبية الصامتة: «دائرة الفكر»!

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

هذا المسمى الكبير «دائرة الفكر» لا أعلم كيف مر على مروجيه دون نقاش أو تمحيص ولا أجد له مخرجاً غير حرص وجود مختلف التيارات السياسية على التصارع «الأيديولوجي» في تلك الدائرة نظراً لتركيبتها الملونة من كل الأطياف.

الألقاب والمسميات في الكويت بـ"بيزة"، ليس هذا هو الجديد، الجديد هو اختلاق وصف ذي وزن كبير لشيء غير موجود أصلاً، وهذا الأمر بات طبيعياً في مرحلة اتسمت بالنسخ والتزوير أيضاً، فخريج الانتخابات الفرعية المجرَّمة يتقلد دون عناء إكليل "حامي حمى الدستور"، والمذهبي المتعصب "أسد"، والكاتب المأجور "الكاتب الكبير"، والسياسي الشتام "بطل"، و"معلم" أنفار التجمعات ووقفات الولاء والإخلاص "ناشط سياسي"... إلخ، القائمة قد تطول إلى ما لا نهاية لأن أغلب ما يحصل من حولنا الآن يسير فوق خط إنتاج الكثير من الأوهام والمعارك المتخفية.

آخر ما سمعته من مسميات هو "دائرة الفكر" والمقصود فيها الدائرة الانتخابية الثالثة، بعد انتشار أخبار تفشي عمليات شراء الأصوات فيها، وكأن ذلك الأمر يحصل للمرة الأولى في الكويت! أو لنكن صرحاء أكثر كأن بيع الأصوات وشرائها عيب أن يحصل في دائرة "السنع والمنع" التي أخرجت "أجود" ما لديها في آخر دورتين "ساقط وبذيء وبينهما وكسة".

وما لا يعرفه بعض شباب اليوم وبعض "شياب" الاهتمام المتأخر بالسياسة، أن الانتخابات التكميلية التي أجريت عام 2001 في الدائرة العاشرة (العديلية، الجابرية، السرة)، وهي اليوم ضمن مكونات الدائرة الثالثة، على مقعد المرحوم بإذن الله سامي المنيس، راجت فيها نفس الأخبار التي تسمعونها اليوم عن رشى الأصوات، ويا سبحان الله تمت تلك الانتخابات وفق نظام "الصوت الواحد" لأن المقعد الشاغر "واحد" فقط.

هذا المسمى الكبير "دائرة الفكر" لا أعلم كيف مر على مروجيه دون نقاش أو تمحيص ولا أجد له مخرجاً غير حرص وجود مختلف التيارات السياسية على التصارع "الإيديولوجي" في تلك الدائرة نظراً لتركيبتها الملونة من كل الأطياف، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أذكّر بأن أشهر وصف من شاكلة "دائرة الفكر" أطلق عام 1985م على الدائرة الثامنة أيام نظام "الخمس والعشرين" دائرة، حيث سميت بـ"دائرة المثقفين" بعد نجاح كل من مرشح التجمع الديمقراطي ودكتور الفلسفة أحمد الربعي، والمرشح المدعوم من جماعة "الإخوان المسلمين" ودكتور العلوم السياسية عبدالله النفيسي، ونظراً لأن دائرة "بيان ومشرف" فلتت من نظام الإسكان المبرمج للطوائف والقبائل والعوائل، فقد تأسس فيها جيل وطني متعايش ينتمي "عملياً" إلى الأجيال التي عاشت في كويت ما قبل النفط، ولا يقبل التعامل مع الأطروحات المتعصبة أو الفئوية.

دائرة المثقفين وقبل أن تدخل في نطاق الدائرة الأولى، تبدلت أحوالها مع حالة التراجع الشاملة التي عاشتها الكويت منذ عقدين، لتصبح دائرة الطائفية التي ابتلعت كل طرح وطني شامل يمثل الكويت ككل وليس طائفة ما بعينها.

في الختام، كما سمعت فإن يوم السبت ستجرى فيه انتخابات برلمانية استحضرت، كما هو واضح، كل سلبيات السنوات الخمس الأخيرة، وبعثت الروح في عيوب نظام "الصوتين" و"الخمس والعشرين" دائرة؛ فرعيات، وثقل عائلي، وأكراد وأرثوذوكس وطاشناق ومردة، وشراء ذمم وعمل سياسي فردي.

هذا الوضع كما قلت من قبل في "تويتر" أشبه بملعب "الصابون"، من دخله بالأوهام فسيخرج منه إلى مستشفى الرازي للعظام.

أ. د. محمد جابر الأنصاري *

لن تكون للعربية حياة... إلا إذا غدت «لغة الحياة»

لا يمثل التحول إلى عربية حية مسألة صعبة... فلا بد من تأليف لجنة للتصدي لهذه المهمة، يكون أعضاؤها:
- ممن تمكنوا من العربية شعراً ونثراً وقرؤوا فكراً نثرياً عربياً بالذات.
2- اطلعوا على ما كتب باللغات الأجنبية.
3- أن يكونوا من المؤمنين بالعروبة والعربية.

اللغة العربية من محددات القومية، وفي الحالة العربية احتلت اللغة العربية مكانة بارزة في تحديد "من هو العربي"؟ والعضوية في جامعة الدول العربية من أبرز شروطها أن العربية لغتها الرسمية.

ويدخل الأصل، مع اللغة، في تحديد القومية، ولكن ذلك ينطبق على بعض العرب في آسيا.

أما عرب إفريقيا، فاللغة العربية هي العامل الأول في تحديد عروبتهم.

ويشكو الناس في المرحلة الراهنة من ضعف تدريس اللغة العربية، وهناك أكثر من سبب في هذا الضعف.

من هذه الأسباب: ضعف التدريس، وكون أساتذة اللغة العربية غير ملمين إلماماً كافياً بمادة تدريسهم.

وإذا أراد مدرس العربية "تقوية مادته" بكتاب مقرر، اتضح أن الكتب المقررة في المواد الأخرى، وبلغات أخرى، تفوق مادته.

ونظراً لذلك، فقد أصبح مدرس العربية "Mr. No" بين مدرسي المدرسة، وموضع التندر من الأساتذة والطلبة!

وعلينا أن نعترف أن العربية لغة صعبة، وقد بُذلت جهود لا تنكر في التبسيط، ولكن هذا التبسيط لم يحقق أهدافه- بعد- وهناك مواضع في النحو العربي تثير الضحك والسخرية... من أمثلة ذلك: "نائب الفاعل".

فنائب الفاعل، يُرفع ضماً، كالفاعل نفسه فإذا قلنا: "قُتل الخروفُ" فمعنى ذلك أن الخروف قتل نفسه! أي انتحر! فأي مدرس عاقل على استعداد لتدريس هذا المثال؟

ونظراً لصعوبات كهذا، فان عزوف الطلبة عن اللغة العربية والقراءة بلغات أجنبية له ما يبرره... ومن خبرتي في العمل الجامعي، فإن جامعات محترمة تنص لائحة تدريسها على أن العربية "هي لغتها الرسمية" تجنح للتدريس بلغة أجنبية نظراً لعاملين:

أولاً: الكتب المقررة لمادة التخصص.

ثانياً: الأساتذة الذين يتحدثون الأجنبية ولا يحسنون العربية.

وقد ظل هذا العذر يتكرر في تلك الجامعات دون أن يفعلوا شيئاً بشأنه.

كما يميل الطلبة للتحدث بلغة أخرى غير العربية... وهناك نقاط ضعف كثيرة أخرى، ولكن هذا يكفي، والإيجابية الوحيدة التي أراها، هي انتشار الروح الدينية في مجتمعاتنا العربية واهتمام الشباب بالقرآن الكريم، باعتباره معبراً عن هذه الروح.

والبلد الوحيد الذي أراه قادراً على التصدي لضعف العربية: هو السعودية، ولم تتخل الشخصيات السعودية عن هذه المهمة.

فالملك عبدالله بن عبدالعزيز وضع جائزة للترجمة، سنوياً، والأمير سلطان بن عبدالعزيز، رحمه الله، قام بعدة مبادرات في اليونسكو وغيرها نحو اللغة العربية. والأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد السعودي، من خلال اهتمامه بتاريخ الجزيرة العربية، حث على التأليف في هذا الموضوع.

والأمير خالد الفيصل، مؤسس وراعي "مؤسسة الفكر العربي"، جعل من "حوار العرب" مجالاً خصباً للبحث في قضايا الأمة، هذا بالإضافة إلى مقررات التدريس بالعربية، في المعاهد والجامعات السعودية ما يثلج قلب المرء الذي يريد للعربية البقاء والازدهار... وفي المنابر السعودية تسمع الناس يتحدثون العربية فلا تجد ضعفاً أو تردداً.

وأعتقد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال جوائز الكتاب السنوية قد أسهمت في خدمة اللغة العربية أيضاً.

وينبغي ألا ننسى دولة الكويت التي أصدرت مجلة "العربي" وخصصت ميزانية مستقلة لإصدارها... وما زالت تصدر منذ عام 1958م إلى يومنا هذا.

كما أن الكويت أصدرت في المسرح والرواية ما نشأ جيل عربي جديد، في المشرق والمغرب، على قراءته والاستفادة منه، وفي سلطنة عمان يتحدث الناس بلهجة هي الأقرب إلى الفصحى، كما أن السلطان قابوس بن سعيد لا ينطق في خطبه إلا من خلال تشكيل قريب من الفصحى، وإذا اتحدت دول مجلس التعاون، كما دعا إلى ذلك الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأيده في هذه الدعوة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، فإن دول المجلس، في ظل الاتحاد، تستطيع بالتنسيق فيما بينها أن تقدم خدمات للغة العربية التي هي في حاجة إلى مثل هذه الخدمات.

وفي الأردن، بلد الدعوة الهاشمية، وكذلك في المملكة المغربية، التي قاومت ببسالة الإضعاف الأجنبي للعربية تسمع عربية فصحى، هي من أثر الشعور بضعف اللغة العربية، كما أن مقاومة أقطار المغرب العربي للفرنسية، كما في الجزائر وتونس، من الأمور التي تذكر باعتزاز.

ولا يمثل التحول إلى عربية حية مسألة صعبة، فلا بد من تأليف لجنة للتصدي لهذه المهمة، يكون أعضاؤها:

1- ممن تمكنوا من العربية شعراً ونثراً وقرؤوا فكراً نثرياً عربياً بالذات.

2- اطلعوا على ما كتب باللغات الأجنبية.

3- أن يكونوا من المؤمنين بالعروبة والعربية.

وإذا ما وضع هؤلاء منهجاً فإنه لن يعكس ضعفاً للغة العربية كالضعف الذي نعانيه الآن، وستكون العربية "لغة الحياة".

والله من وراء القصد.

* أكاديمي ومفكر من البحرين

ماذا بعد المشاركة أو المقاطعة؟!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

على الرغم من مقاطعتي الحادة للعملية الانتخابية الجارية حالياً، فقد بينت لأكثر من مرة وبلا تردد أني أحترم وجهة نظر من يرغبون في المشاركة، لإيماني بأن الأمر برمته خاضع للاجتهاد ويحتمل لذلك تعدد الآراء، وكذلك، ومن زاوية أخرى، فإن مرونتي المطلقة مع هذه المسألة تنبع من قناعتي بأن المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها لا تمثّل نهاية المطاف أبداً؛ لأن المسألة في تقديري أبعد وأعمق من ذلك بكثير، ولأن المشاركة والمقاطعة والانتخابات بل البرلمان بأسره ما هي جميعاً إلا وسائل وأدوات وليست غايات على الإطلاق، وبالتالي فمن الممكن الاجتهاد في أمرها دائماً وأبداً.

وستظل الغاية دائماً هي الوصول إلى تمتعنا في هذه البلاد بالحكم الرشيد العادل، وقيام سلطة الشعب الحقيقية، وإمضاء حق هذا الشعب في تحديد مصيره ومصير بلده، واختيار من يديرون أمره ومن ينوبون عنه للحديث بلسانه.

وهكذا فلا مشكلة عندي أن يشارك من يريد في الانتخابات التي ستجري بعد يومين، ترشحاً وتصويتاً، إن كان يؤمن حقاً بأن البرلمان لا يزال هو سبيل التصدي للفساد والتردي والسوء الذي بات يضرب في جوانب البلاد، وينخر مفاصلها بلا هوادة، وأنه السبيل لإقرار سلطة الشعب الحقيقية، كما يجب في المقابل ألا تكون هناك أي مشكلة عند الطرف الآخر في أن نقرر، ويقرر معنا من يشاء، مقاطعة هذه الانتخابات إيماناً منا بأنها ستفضي إلى برلمان شكلي فارغ المحتوى، وأن هذا البرلمان لن يكون أبدا السبيل للتصدي للفساد والتردي والسوء، ولن يكون ممثلاً حقيقياً لسلطة الشعب.

المحك الحقيقي يتمثل بالسؤال التالي: "ماذا بعد المشاركة أو المقاطعة؟"، فعلى من يؤيد المشاركة ومن سيشارك أن يبين كيف ستكون الأمور من بعد ذلك؟ وكيف سيكون التصدي للفساد؟ وكيف ستمضي إرادة الشعب وسلطته من خلال هذه المؤسسة؟ وهل سيكون في البرلمان بهيئته الانتخابية الحالية وطريقة تكوينه التي رسمتها، أو لنقل خنقتها السلطة، ما يكفل ذلك حقاً؟ أم أن الأمر مجرد تخمين وتمنٍّ؟!

وفي الضفة الأخرى، وحتى أكون موضوعياً منصفاً، فعلى من ينوي المقاطعة أو يزيد على ذلك فيدعو غيره للمقاطعة أن يشرح لنا ماذا هو فاعل من بعد ذلك؟ لأن العقل يرفض أن تكون المقاطعة هي نهاية الأمر بالنسبة إليه، وألا يملك تصوراً واضحاً لما سيفعله من بعد ذلك.

سأختم بتكرار القول بأن الانتخابات القادمة ونتائجها ونسبة المشاركة فيها لن تغير من حقيقة الأمر شيئاً أبداً، ولذلك فعلى الأذكياء ألا ينشغلوا كثيراً بها، وأن الأمر المهم حقاً لحاضر هذا البلد ومستقبله هو ما سيكون عليه الواقع من حراكٍ سياسيٍ جادٍ من بعد ذلك من كل الأطراف.

د. علي عبدالله جمال

كم «شيعي» سينجح؟!

إذا استمر الوضع السياسي في الكويت على ما هو عليه من أخطاء إجرائية سببها القصور أو التقصير، وأبطالها المستشارون في حكومتنا الرشيدة، وانقسامات مجتمعية وقودها ملوك الطوائف من الطرفين، وصراع أسرة، واستنزاف لخيرات البلد، فمن الوارد جداً أن يصبح عدد أختام الانتخابات في شهادة الجنسية للمواطن الكويتي المغلوب على أمره أكبر من تلك التي تختمها المنافذ الحدودية على جواز سفره!

وها نحن نقف اليوم على أعتاب انتخابات برلمانية ثانية تجري وفق قاعدة "الصوت الواحد" (الذي لا نختلف عليه كمبدأ انتخابي معمول به في كثير من الدول الديمقراطية)، لكن ننتقد الحكومة وفريق المستشارين الذي لم يتعب نفسه كثيراً في إخضاعه لدراسات علمية وقانونية حقيقية، فما زالت الأبواب مشرعة أمام طعون انتخابية جديدة مع احتمالية (طلقة ثالثة) وإبطال جديد للمجلس القادم على الرغم من حكم المحكمة الدستورية الأخير الذي لم يحصن مرسوم "الصوت الواحد" صراحة وفق آراء بعض الخبراء الدستوريين المعتبرين!

لذلك علينا الاعتراف بأن اختزال سبب الأزمة التي نعيشها بآلية التصويت (صوت واحد أو أربعة أو حتى عشرة) ما هو إلا تسطيح للأزمة وضحك على عقول البشر!

نعم، إن آلية اختيار أعضاء المجالس التشريعية أمر مهم جداً، إلا أن أساليب التفتيت المجتمعي والشحن الطائفي والعنصري والقبلي المنتشر حولنا، الذي يصل إلى حد الذروة في كل انتخابات برلمانية، يعتبر أمراً خطيراً جداً، والمؤشر الأخطر هو سكوت الحكومة التي هي المهيمن على الأمور والمسؤول الأول عن التصدي لتلك الممارسات، بل تغذية بعض المتنفذين فيها لذلك السلوك سعياً وراء النفوذ والكرسي والسلطة، وبغطاء ديمقراطي!

بناء على ما سبق، وبسبب التعاطي مع الديمقراطية والدستور كديكور نتفاخر بهما في المحافل الدولية، ونهمل أهم مقوماتهما داخلياً، فلا مساواة فعلية في الحقوق والواجبات ولا تكافؤ فرص ولا حرية اعتقاد حقيقية، حيث فرّغ المتنفذون دستور 62، الذي لم يؤمنوا به يوماً، من أجمل محتوياته. الأمر الذي نتج عنه انغلاق مكونات المجتمع على نفسها، وسعي كل جماعة إلى إيصال ممثل عنها إلى مركز القرار أو "الملعب" المتمثل بمجلس الأمة! فالقنوات الرسمية مسدودة أمام المواطن البسيط، والأبواب الموصدة لا تفتح في معظم الأحيان إلا بمقابل، والبيروقراطية المفتعلة أمام أبسط المعاملات لا تزول إلا بـ"افتح يا سمسم".

من هنا، سعى المكون "الشيعي"، حاله في ذلك حال بقية مكونات المجتمع الكويتي، إلى إيصال أكبر عدد ممكن من "الممثلين" إلى قبة "عبدالله السالم" علّه يحصل على بعض حقوقه الدستورية كمواطن. وقد تمكن الشيعة في الانتخابات الأخيرة، وبسبب المقاطعة، من إيصال 17 عضواً إلى البرلمان، الأمر الذي يصعب بل قد يستحيل تكراره مجدداً.

إلا أن هذا المواطن الذي استدرجته المكائن الانتخابية على مر السنين إلى ضرورة التصويت للأقوى وإيصال أكبر عدد ممكن من أبناء الطائفة، قد فوجئ بأن أكبر مكتسب تم الحصول عليه في المجلس المبطل الأخير لم يكن سوى أكذوبة "الاستقرار السياسي" التي حاول بعض الأعضاء التستر خلفها للتغطية على الخيبة و"الحال المايل"!

كما أن "المواءمة السياسية" قد منعت معظمهم من المطالبة بحقوق "الطائفة" خلال عمر المجلس القصير، ولم يتحركوا بهذا الاتجاه إلا لدغدغة مشاعركم مجدداً بعد اتضاح الصورة والحقيقة المرة المتمثلة بالإبطال الثاني والخروج "من المؤلد بدون حمّص"!

تأكد أيها المواطن "الكويتي" الشيعي أن حقوقك تنبع من مواطنتك، وأن حرية اعتقادك مطلقة بنص دستوري صريح (المادة 35) لا يملك أن ينازعك عليها أحد، وأن مكتسباتك وحقوقك وواجباتك لا تختلف عن تلك التي يستحقها غيرك من المواطنين.

واعلم أن أولئك الذين يستجدون صوتك باسم الطائفة وحقوقها ومظلوميتها ما هم سوى "تجار دين" لن يتورعوا عن بيع حقوقك بأرخص الأثمان عند أول صفقة تمر أمامهم، شخصية كانت أم حزبية! وأن أزمتنا لن يصلحها إيصال أكبر عدد ممكن من "الممثلين"، بل عن طريق تغيير ثقافة "الله لا يغير علينا" التي يرددها الفقراء من السياسيين.

خربشة:
المشاركة بالانتخابات تكون "جهاداً" عندما تصب في مصلحتك فقط!

مايكل جيه بوسكين *

التجارة عبر الأطلسية تتحول إلى العالمية

PROJECT SYNDICATE
AN ASSOCIATION OF NEWSPAPERS AROUND THE WORLD

الآن، بدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار، التي ربما تكون اتفاقية التجارة الحرة الأكبر في التاريخ، فهي في حال نجاحها تغطي أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستأثر بحصص كبيرة من التجارة العالمية والاستثمار المباشر الأجنبي. وقد حددت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هدفاً طموحاً يتمثل بإتمام المفاوضات بحلول نهاية عام 2014، ولكن من الثابت تاريخياً أن أغلب الاتفاقيات التجارية يستغرق إبرامها وقتاً أطول من هذا كثيرا.

إن حجم الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار هائل، فبانضمام كرواتيا في بداية شهر يوليو، يتكون الاتحاد الأوروبي الآن من 28 دولة، وكل من هذه الدول لديها مجموعة منفردة من المصالح الخاصة التي تمارس الضغوط بهدف تعزيز تجارتها أو حمايتها، استناداً إلى الميزة النسبية والتاريخ والقوة السياسية المحلية الفجة.

وعلاوة على ذلك فإن النطاق المرجو من الاتفاقية بالغ الاتساع، وهو ما من شأنه أن يزيد العملية تعقيداً. إن الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار تسعى إلى إلغاء كل التعريفات التجارية وخفض الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك في مجال الزراعة؛ وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق في مجال تجارة الخدمات؛ وإيجاد نوع من الانسجام التنظيمي الوثيق؛ وتعزيز حماية الملكية الفكرية؛ وتقييد إعانات الدعم المقدمة إلى الشركات المملوكة للدولة؛ وغير ذلك الكثير. وكل هذا يضمن صعوبة المحادثات المرتقبة؛ بل إن فرنسا طالبت، وحصلت بالفعل، على "الاستثناء الثقافي" للأفلام والإنتاج التلفزيوني.

إن توسيع التجارة يعمل على تعزيز الدخل، في المتوسط، في جميع البلدان المشاركة، ووفقاً لتقديرات خبراء الاقتصاد فإن التجارة الحرة العالمية، التي مكنت لها جولات عديدة ناجحة من المحادثات المتعددة الأطراف (وأحدثها جولة أوروغواي، التي توجت بإنشاء منظمة التجارة العالمية)، كانت سبباً في تعزيز الدخل في أنحاء العالم المختلفة إلى حد كبير.

وتقوم اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية، مثل الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار، بنفس الدور أيضاً، غير أن بعض المكاسب قد تأتي على حساب الشركاء التجاريين الآخرين. وفي داخل كل بلد هناك أيضاً بعض الخاسرين، برغم المكاسب الصافية. وتتلخص أفضل طريقة للتعامل مع المخاوف الاقتصادية والسياسية والإنسانية التي تثيرها الاتفاقيات التجارية في وضع قواعد انتقالية مناسبة ودعم الدخول المؤقتة وإعادة التدريب، في مقابل الإبقاء على الحواجز الهادفة إلى الحماية.

وتنبع المكاسب المترتبة على مثل هذه الاتفاقيات من مجموعة متنوعة من العوامل، وأكثرها أهمية الميزة النسبية: فالدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع نسبياً بقدر أكبر من الكفاءة في إنتاجها، وتبادل هذه السلع والخدمات بغيرها. وتشكل الاقتصادات الكبيرة الحجم وغير ذلك من العوامل أهمية كبيرة أيضاً.

فمع انكماش نطاق تحرير التجارة، تتقلص الفوائد أيضاً- وبشكل أكثر من متناسب. وتبلغ التقديرات للمكاسب السنوية المترتبة على التطبيق الكامل للشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار نحو 160 مليار دولار للاتحاد الأوروبي و128 مليار دولار للولايات المتحدة. ويتوقع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إيجاد مليوني وظيفة جديدة. ومن المؤكد أن هذه الدفعة غير التضخمية للنمو في ظل اقتصاد عالمي ضعيف تأتي في الوقت المناسب تماماً.

بيد أن الشيطان يكمن في التفاصيل حقاً. فالتعريفات الجمركية متواضعة بالفعل، لذا فإن المكاسب المترتبة على خفضها إلى مستويات أدنى ستكون متواضعة أيضاً. ومن الأهمية بمكان أن تُزال الحواجز غير الجمركية، مثل القواعد المحلية والقيود التي لا تستند إلى مخاوف مبررة علمياً في ما يتصل بالسلامة أو الصحة، على الرغم من الضغوط السياسية التي تهدف إلى الإبقاء عليها أو تشديدها. والواقع أن الحد من نطاق التجارة والاستثمار الذي تغطيه الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار من شأنه أن يقلل من الفوائد بشكل مماثل.

إن المفاوضات التجارية إما أن تصبح واسعة وعميقة أو ضيقة ومحدودة. فعلى سبيل المثال، سلكت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) المسار الأول، فنجحت في تعزيز التجارة إلى حد كبير بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. في حين تحركت نظيرتها، اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا (سافتا) ببطء في خفض التعريفات الجمركية وقائمة البنود المستبعدة، فوقعت الهند اتفاقيات تجارية حرة ثنائية مع بنغلادش وسريلانكا.

يجري الآن تقسيم اتفاقية الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار إلى 15 مجموعة عمل محددة، ورغم أن المفاوضات جديدة، فإن القضايا التي تفصل بين الجانبين قائمة منذ فترة طويلة ومعروفة على نطاق واسع. ومن بين أكثر هذه القضايا صعوبة تلك القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الواردات من الأغذية المعدلة وراثياً، والتي تمثل مشكلة كبرى بالنسبة إلى قطاع الزراعة في الولايات المتحدة. ويشكل التنظيم المالي قضية أخرى صعبة، حيث تفضل البنوك الأميركية القواعد المعمول بها في الاتحاد الأوروبي على الإطار الأكثر صرامة الناشئ في الولايات المتحدة (مثل فرض معايير رأسمالية أعلى كثيراً على البنوك الكبيرة، وهي المعايير التي اقترحتها الهيئات التنظيمية المالية في أميركا أخيراً).

وتقف عدة خلافات أخرى خطيرة أيضاً حجر عثرة في طريق التوصل إلى اتفاق شامل. على سبيل المثال، تتمتع شركات الأدوية في الولايات المتحدة بتدابير أقوى لحماية الملكية الفكرية مقارنة بشركات الأدوية في الاتحاد الأوروبي. وستصبح صناعة الترفيه مثيرة للجدال على نحو متزايد مع توزيع الأفلام على الإنترنت. وهناك أيضاً "قانون جونز" لعام 1920 الذي عفا عليه الزمن والذي يقضي بألا تشحن البضائع المنقولة بين الموانئ الأميركية إلا على سفن أميركية (ويحضرني هنا الارتباك الذي حدث إزاء احتمال قدوم سفن أجنبية للمساعدة أثناء تسرب النفط في الخليج من منشأة تابعة لشركة "بريتيش بتروليوم"). وتشكل التنظيمات الخاصة بالسلامة، والقيود المفروضة على السيطرة الأجنبية على الشركات العاملة في صناعات حساسة، نقاطاً خلافية إضافية.

إن الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار لا تدور حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فحسب. فقد أبرمت المكسيك بالفعل اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وتتفاوض كندا على إبرام اتفاقية أخرى. وسيكون من الضروري عند مرحلة ما التوفيق بين اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية واتفاقية الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار.

وفي الوقت نفسه، تتساءل بقية دول العالم- التي لا تزال تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي والقسم الأعظم من التجارة العالمية والاستثمار المباشر الأجنبي- كيف قد تؤثر الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار على كل منها؟ يتمثل أحد الاحتمالات، والذي اقترحته زميلتي السابقة الممثلة التجارية للولايات المتحدة سابقاً كارلا هيلز، بأن نجاح الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار يشكل دفعة كبرى لمحاولات إحياء "جولة الدوحة" المحتضرة من محادثات التجارة الحرة العالمية. والواقع أن جولة أوروغواي تلقت دفعة مماثلة بعد التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية.

إن كل شخص في كل مكان لديه مصلحة في الاطلاع على كيفية تطور محادثات الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار وما قد تسفر عنه في نهاية المطاف. ولننظر هنا في هذا المثال البسيط: إن تطبيق قواعد أكثر توازناً وحكمة في الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الواردات الزراعية المعدلة وراثياً القادمة من أميركا الشمالية، إذا تُرجمت بالمراقبة الدقيقة اللائقة لإفريقيا، قد يكوّن بمنزلة نعمة هائلة للزراعة الإفريقية. والأمر الذي يكاد يكون مؤكداً هنا هو أن فشل مفاوضات الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار في تحقيق أي نجاحات في هذا الشأن يعني اعتراض سبيل الأغذية المعدلة وراثياً في إفريقيا.

ولا يخلو الأمر من قضايا مماثلة أخرى تنشأ في قطاع تلو الآخر، وفي التنظيم تلو التنظيم. وبوسعنا أن نتمنى، ولكن لا نستطيع أن نضمن، أن تأتي التفاصيل المتفق عليها في نهاية مفاوضات الشراكة عبر الأطلسية للتجارة والاستثمار بما يبرر الحماس الكبير عند بدايتها.

* أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد، وكبير زملاء معهد هووفر، وكان رئيساً لمجلس مستشاري الرئيس جورج بوش الأب الاقتصاديين في الفترة 1989-1993.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»